بين مطرقة الفيروس وسندان الأسعار

د . مازن ديروان | رجل أعمال و صناعي حاصل على شهادة دكتوراه في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية .

يتذمر الكثيرون حالياً من الارتفاع الكبير والمفاجئ لأسعار المعقمات والكمامات الواقية من عدوى فيروس كورونا المستجد ، ولا يقتصر الارتفاع في الأسعار على تلك السلع فقط ، بل تجاوزها ليطال أيضاً جُل المواد الغذائية . وإذ يجد المواطن نفسه محاصراً بين مطرقة الفيروس وسندان ارتفاع الأسعار ، يتساءل حائراً عن سبب هذا الوضع ، فيستسلم للإجابات البعيدة عن التحليل السليم للأحداث .

ماهية الأسعار وحرية الأسواق

لفهم تقلبات الأسعار يجب أن نتطرق ليمكانيزمات تَشكُلها . وبعيدا عن الطفرات التي تتمثل في الاحتكارات المصطنعة التي تنتج عن محاباة الحكام وصناع القرار ، نرتكز في تحليلنا على فرضية كون السوق سوقاً حراً لا تتحكم فيه أية جهة من الجهات ، بل هو سوق تنافسي يضمن حرية الدخول إليه والخروج منه سواء تعلق الأمر بالمنتجين أو المستهلكين .

والمقصود بحرية السوق كونه تنافسياً ، يتم فيه تبادل السلع والخدمات بشكل طوعي . يخضع السوق لقانون طبيعي يَنتج عنه تشكُل الأسعار ، فهي تارة ترتفع وتارة تنخفض دونما تدخل من الحكومات التي قد تحُددها سلفاً .

العرض الطلب وتشكل الأسعار

يمُثل السعر ذلك المبلغ أو التعويض الذي يمنحه المشتري للبائع مقابل حصوله على وحدة من السلعة أو الخدمة التي استفاد مَنها . هناك طرفان إذن يستفيدان كلٌ على قدر احتياجاته وقُدُراته . فالسعر إذن ما هو إلا تعبير عن عملية تبادل بين طرفين ، قد يُعبر عنه بعملة معينة ، أو ببدائل أَخرى قد تكون عينية من قبيل الجلود ، السجائر ، الملح ، . . . أو أي شيء آخر ذي قيمة ويقبله البائع .

ومن زاوية أوسع ، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار جميع الفاعلين ، فإن تشكل الأسعار يتوقف على التقاء العرض والطلب .

والمقصود بالعرض تلك العلاقة بين أسعار افتراضية لسلعة أو خدمة ما ، وإجمالي عدد الوحدات التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل سعر افتراضي .

أما الطلب فهو العلاقة بين عدة أسعار افتراضية لسلعة أو خدمة ما ، وإجمالي عدد الوحدات التي يرغب المستهلكون في شرائها عند كل سعر افتراضي .

فكل من العرض والطلب ما هو إلا تعبير عن علاقة بين عدة أرقام ومن الممكن أن تتذبذب هذه العلاقة بسبب عوامل عدة ، قد تكون مناخية ، أو لها علاقة بالثقافة ، أو الأذواق ، أو الحالات الصحية والنفسية ، كما قد تكون لها علاقة بالأوضاع الأمنية والسياسية .

ومنه نستنتج أن السوق يعرف تفاعلات من العرض من جهة والطلب من جهة أخرى ليُخلَق مؤشر يتمثل في سعر التوازن equilibrium price إنه سعر السوق الذي يُحقق التساوي بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة .

من توازن قديم إلى آخر جديد

لنأخذ كمثال الطماطم كسلعة ينتجها مُزارعو بلد ما بمقدار 10 طن ، تُباع كل الكمية بسعر توازن يُساوي 10 دراهم للكيلوغرام الواحد . إلا أنه إذا حدث في الموسم الموالي حَدثٌ من شأنه زعزعة هذا التوازن مثل ضرب الصقيع لمحصول الطماطم فتنخفض بسببه كميات المنتوج المتوفرة إلى النصف . فبسبب التغير المناخي أصبحت الكمية المنتوجة 5 طن ، في حين أن عدد المستهلكين لم ينخفض .

في ظل اقتصاد السوق ، سوق يرتفع السعر ليُصحح الوضع : فالسعر المرتفع هو بمثابة مؤشر يُخبر المنتجين بأن هناك نقص في السلعة أي الطماطم ، وبأن توفير هذا المنتوج سيعود عليهم بمردود وربح جيدين . أو على صعيد آخر ، تقوم التجارة الخارجية أيضا بالتجاوب مع السعر الجديد فتستورد الطماطم من بلدان أخرى ، فالسعر المرتفع يساهم في تغطية تكاليف الاستيراد .

أما فيما يخص المستهلكين ، فإن السعر المرتفع يُنذرهم بإن هناك نقص في كمية الطماطم المعروضة في السوق ، وبالتالي يتوجب عليهم خفض الكمية التي يستهلكونها والتحول كلياً أو جزئياً لاستهلاك منتوجات بديلة .

إن التصرف الذي آل إليه كلا الطرفان ما هو إلا تحول كفيل بخلق توازن جديد يلتقي فيه العرض والطلب في نقطة أخرى تجر بالسعر نحو مستَوى قد يكون أعلى قليلا من ذي قبل ولكنه يحل المعضلة بأكثر الطرق نجاعة و عدلا و استدامة .

والملاحظ أيضا أنه في ظل كل هذه المتغيرات ، لا نصل إلى حالة اختفاء للمنتوج من السوق الحرة .

إن الأسواق التي تختفي فيها السلع والمنتوجات هي مُقيدة تظهر خاصة في ظل الأنظمة الاشتراكية ، وكذلك على إثر تدخل الحكومات التي تُسقف الأسعار وتنأى بها عن سعر التوازن الطبيعي ، فينجم عن ذلك إرسال إشارات خاطئة للمنتجين والمستهلكين علىَ حد سواء . وبالتالي فإن سلوكياتهم لن تتغير ، فالمستهلك يظل متشبثا بنمط استهلاكه المفرط لجهله بنقص كميات المنتوج المتاحة ، والمنتج لا يغير من طريقة إنتاجه نحو الزيادة ، ولا يلجأ التجار للاستيراد لعدم وجود حافز لذلك .

علينا هنا ملاحظة أن مرونة العرض ومرونة الطلب يلعبان دورا كبيرا في تحديد سعر التوازن الجديد . يكون الطلب مرنا عندما ينخفض بسرعة لدى أي ارتفاع بالسعر لأن الناس يتوجهون للبدائل أو يخفضوا من استهلاكهم من السلعة .

جائحة الفيروس التاجي و ارتفاع الأسعار

إن أزمة المعقمات والكمامات الحالية لا تختلف كثيراً عن أزمة سوق الطماطم التي سبق شرحها ، كيف يُعقل أن ترجع بها إلى سعر توازن طبيعي في ظل الإرتفاع الهائل والسريع في الطلب و في ظل تدخل الحكومات في الكميات والأسعار .

باستخدام المفاهيم والامثلة المساقة أعلاه يمكن أن نفسر ما حدث في أزمة فيروس كورونا والارتفاع الحاد لأسعار بعض المنتجات الخاصة بالوقاية منه .

ما حدث في أزمة فيروس كورونا هو زيادة مفاجئة وسريعة وكبيرة في الطلب على منتجات الحماية من الفيروس بسبب سرعة انتشاره وخطورته. ومن جهة أخرى، بسبب توصيات الحكومات والجهات الصحية التي دعت الافراد إلى استخدام هذه المنتجات الوقائية. باعتبار أهمية الموضوع في ذهن المستهلكين وتعلقه بمسألة "حياة أو موت"، جعلتهم مستعدين لأن يدفعوا أي ثمن لهذه السلع مهما ارتفع وبالتالي تحويل الطلب على هذه المنتجات إلى أعلى درجات اللامرونة. وبما أن الزيادة في الطلب حدثت بسرعة كبيرة تفوق سرعة أي مصنع قائم بزيادة إنتاجه لتلك المستويات وقدرة أي مصنع آخر ليتحول لإنتاج هذه السلع، نتج عنه حالة خاصة جداً من الطلب الغير مرن المتزامن مع العرض الغير مرن. علمياً، من المنطقي أن ترتفع أسعار هذه السلع إلى أضعاف سعرها الأول إلى أن تصل إلى الحد الأعلى لقدرة المستهلكين على دفع الثمن.

لا شك أن ارتفاع الأسعار بشكل كبير وخاصة في أوقات الأزمات أمر مزعج ومضر للغاية للمشترين وللمستهلكين. ولكن عندما يزيد الطلب فجأة بأضعاف عن الكميات المعروضة، ما هي أفضل طريقة لموازنة المطلوب الكثير مع المعروض القليل؟

تقترح عدد من الأصوات التي لا تؤمن بقانون العرض والطلب ونظرية السعر أن تقوم الحكومة وبكل بساطة بتحديد وتثبيت سعر البيع وتنتهي المشكلة. ولكن النتيجة الحتمية هي اختفاء الكميات المعروضة في السوق بسرعة كبيرة. حيث يشتريها بعض المستهلكين المحظوظين و "الاذكياء" وبعض الأشخاص المتنفذين بالأسعار المنخفضة بشكل اصطناعي من قبل الحكومة. سيشترونها بكميات أكثر من حاجتهم ويهدروا الكثير منها بسبب "رخصها" وسيبيعون "فائضهم" في السوق السوداء بأسعار مضاعفة غالباً ما تفوق سعر التوازن في السوق الحر. إن السعر المنخفض المسقوف الذي تم تحديده من قبل الحكومة سيرسل الإشارات الخطأ للمنتجين أيضاً. لن لا يحاول هؤلاء زيادة إنتاجهم أو لن يحولوا مصانعهم لإنتاج هذه السلع المطلوبة بإلحاح مما يؤدي إلى اشتداد الأزمة وفقدان تلك المواد التي يحتاجها الناس بشدة. مما سيفاقم الازمة.

أما إذا كان الجهاز الرقابي الحكومي قويا للغاية ويبطش بكل من تسول له نفسه باستغلال الناس، يمكن أن يقوم هذا الجهاز الحكومي بوضع يده على المصانع وإنتاجها لحل المشكل. ما هي النتائج المحتملة لذلك على ارض الواقع في غياب الحكامة وسلطة القانون؟ سيعشعش الفساد والثراء الغير مشروع لأن بعض المحظوظين ذوي العلاقة مع موظفي الحكومة المتنفذين سيستطيعون الحصول على كميات كبيرة بأسعار بخسة ومن ثم يقومون ببيعها في السوق السوداء، أيضاً بأسعار تفوق سعر التوازن في السوق الحر؛ أما بقية الشعب المغلوب على أمره إما لن يحصل على تلك السلع المنهوبة، أو سيصطف في طوابير طويلة للحصول على كمية قليلة لا يساوي الوقت والكرامة الذين هدرهما في الانتظار، أو يدفع ثمن باهظا لشرائها من فاسدي السوق السوداء.

في المقابل، إذا تم ترك اقتصاد السوق الحر يعمل بتلقائية، سترتفع الأسعار في أول الأمر، وسيحصل المنتجين على فرق السعر فيزيدوا من إنتاجهم ويزيد عدد المصانع التي تنتج هذه السلع وسيرشِّد الناس استهلاكهم من المادة وبالتالي يتم التوزيع لأكبر عدد من الناس دون هدر ودون تخزين كبير لدى البعض وتبقى البضائع متوفرة لأعلى الحدود الممكنة.

ديناميكية ارتفاع الأسعار بعيدا عن الأفكار النمطية

قد يقول قائل، لماذا يجب أن يُسمح للمنتجين بتحصيل ثمن أعلى لمنتجاتهم وقت الأزمة؟ أليس هذا جشع وطمع؟ فالجواب أنه إذا كان السعر أعلى بكثير من الكلفة "الحقيقية" مما يؤدي إلى ما يشابه ثراء الحرب، فهذا قطعا يعتبر امرا لا أخلاقيا!

ولكن ما يجب إدراكه هو أن رفع إنتاج أي سلعة بشكل كبير في وقت قصير للغاية لا يمكن أن يحدث دون زيادة ملحوظة أو كبيرة في التكاليف خاصة في وقت الأزمات الكبيرة كهذه التي نعيشها اليوم بسبب فيروس كورونا حسب خبرتي كصناعي لما يزيد عن ثلاثين سنة .

إن رفع الإنتاج بشكل كبير عادة ما يحتاج زيادة في تكاليف العملية الإنتاجية بسبب زيادة رواتب العمال "المغامرين" بالعمل أثناء الأزمة ، وزيادة تكاليف نقلهم التي تتطلب عدد سيارات نقل أكثر لتحقيق نسب التباعد فيما بينهم لتجنب العدوى ، والإجراءات الإضافية لحمايتهم أثناء الإنتاج من العدوى ، مثل تقديم كمامات خاصة وكفوف وألبسة واقية خاصة . علاوة على شراء آلات جديدة غالباً يجب إنتاجها في وقت قياسي مما يزيد في تكاليف تصنيعها . ويحتاج ذلك دفع أثمنة أعلى للمواد الأولية التي ترتفع تكاليفها بسبب ندرة العمال وارتفاع تكاليفهم كما ذكر آنفًا . ويتطلب أيضًا زيادة في تكاليف الشحن نتيجة بطء حركة الشحن وتوقف الشاحنات على الحدود لأيام بانتظار المرور ونتيجة الحجر المفروض على السائقين في بلدان الوصول للتأكد من خلوهم من المرض . ولكن أريد أن أنوه هنا إلى أنه في أغلب الأحيان ، في الأسواق الحرة ، ترتفع الأسعار بما يتناسب مع ارتفاع التكاليف وليس أكثر . وحتى لو حصل ارتفاع كبير في الأسعار ، الذي غالباً ما يقوم به بعض التجار ، لا يستمر هذا الارتفاع إلا لفترات قصيرة جداً لأن السعر الأعلى سيشجع المنتجين على زيادة إنتاجهم وبالتالي الأسعار ستعود إلى مستويات تتناسب مع التكاليف الحقيقية وذلك بسبب المنافسة الشديدة بين المنتجين ورغبتهم في أن يكونوا أخلاقيين ويحافظوا على علاقة إيجابية مع زبائنهم ومجتمعهم تساعدهم في متابعة نجاحهم بعد الأزمة .

مثال واقعي للتدخل السلبي للحكومات : شركة تصنيع اللحوم

نقوم منذ فترة بتصنيع اللحوم المعلبة في بولونيا للأسواق الأوروبية . عند اندلاع أزمة كورونا ، زاد الطلب منذ بضعة أسابيع بسبب رغبة الكثير من المستهلكين بتخزين مواد غذائية محفوظة في حال اعلان منع للتجول . أنتشر الهلع لذى الكثيرين من احتمال العدوى فقامت الحكومة البولونية بتقديم عرض مالي للعمال الذين يرغبون بالبقاء في منازلهم . عرض دفع العمال للمطالبة بزيادة كبيرة بأجورهم تصل للضعف مقابل عملهم في المصنع وخاصة بعد رحيل معظم العمالة الوافدة من أوكرانيا إلى بلادها نتيجة أزمة كورونا ، وإلا سيكتفون بالمال المقدم من الحكومة ويبقوا في البيت دون عمل . إن العمال في هذه الحال هم من طالبوا بالزيادة لقاء "مجازفتهم" بالخروج للعمل في هذه الظروف ! وكان للتدخل الحكومي في المحصلة دور سلبي كبير في دفعهم إلى القيام بذلك ! موقفنا كأرباب عمل أصبح صعباً للغاية ! من جهة ، تطالب الناس بالمنتجات لحاجتهم لها بثمنها الاعتيادي ، ومن جهة أخرى ، ارتفعت تكاليف الإنتاج بشكل كبير نتيجة مطالبة العمال بزيادة كبيرة بأجورهم إضافة للزيادة الكبيرة في تكاليف نقل العمال وأسعار الشحن . كيف يمكن حل المشكلة ؟

في المحصلة ، في غياب عصا سحرية تقدم حلول كاملة ، تعتبر ديناميكية اقتصاد السوق الحر أفضل آلية للتعاطي مع المتغيرات في الأسواق وتحقيق توازن العرض والطلب ، وخاصة في فترة الأزمات . وأن ارتفاع الأسعار في بيئة تنافسية غالباً له مسبباته الموجبة والموضوعية ولا ينتج حتما عن جشع التجار .

بالمناسبة ، إلى الآن لم نرفع أسعارنا في أوروبا معتبرين أنه طالما بإمكاننا تحمل الزيادة في التكاليف ، فإنه من واجبنا الوقوف مع الناس في هذه الظروف الصعبة ، ونأمل ألا نضطر لذلك .